

إصلاح المجالس البلدية المنتخبة في الجزائر من منظور الحوكمة المحلية: تحليل للأليات المعتمدة والتحديات

Reforming Elected Municipal Councils in Algeria from the Perspective of Local Governance: An Analysis of the Adopted Mechanisms and Challenges



د. هشام زغاشو

جامعة باجي مختار عنابة، (الجزائر)

hichem.zeghachou@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 28 / 12 / 2025

تاريخ القبول: 17 / 12 / 2025

تاريخ الارسال: 2025/09/30

ملخص: تسعى الدراسة إلى تحليل أليات و تحديات اصلاح المجالس البلدية المنتخبة من منظور الحوكمة المحلية في الجزائر، من خلال السؤال المركزي التالي: كيف يمكن لأليات الحوكمة أن تؤدي إلى اصلاح المجالس البلدية المنتخبة في ظل التحديات التي تعيق عملها في الجزائر؟ وبعد عرض الأسس النظرية ، وأبرز الاصلاحات التي تهدف إلى الحوكمة المحلية، والتحديات التي تواجه تحقيقها، توصلت الدراسة إلى أن مركزية القرار، وضعف التمويل المحلي هي أبرز التحديات التي تعيق المجالس البلدية المنتخبة، وبالتالي تتطلب عملية الاصلاح والحوكمة المحلية الانتقال من المركزية إلى اللامركزية، وتوسيع صلاحيات هذه المجالس واستقلالها في اتخاذ القرارات التي لا تتنافى مع مبادئ الدستور والقانون.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ الحوكمة المحلية، المجالس المحلية؛ اللامركزية؛ الشفافية.

Abstract: This study aims to analyze the mechanisms and challenges of reforming elected municipal councils from the perspective of local governance in Algeria, through the central research question: How can governance mechanisms contribute to the reform of elected municipal councils in light of the challenges hindering their performance in Algeria?

After presenting the theoretical foundations, the main reforms aimed at promoting local governance, and the challenges facing their implementation, the study concludes that the centralization of decision-making and the weakness of local funding are the main obstacles hindering the effectiveness of elected municipal councils. Therefore, the process of reform and local governance requires a transition from centralization to decentralization, along with expanding the powers and autonomy of these councils in decision-making, that align with constitutional and legal principles.

key words: Governance; Local Governance; Municipal Councils; Decentralization; Transparency.

مقدمة:

شهدت الإدارة المحلية المعاصرة تحولات جوهرية في مناهج وأساليب تسيير الشأن العام، نتيجة التحديات المتزايدة التي أصبحت تواجه المجتمعات والدول على حد سواء، خصوصًا ما تعلق بتزايد الحاجات والمطالب الاجتماعية، وعلى هذا الأساس لم تعد النماذج التقليدية القائمة على المركزية والبيروقراطية في إدارة المجالس البلدية، قادرة على تحقيق الاستجابة والنجاعة والفعالية المطلوبة في التسيير المحلي، وبالتالي بررت الحاجة إلى نموذج الحوكمة كإطار مرجعي بديل وأحد النماذج الإصلاحية الحديثة، التي تقوم على تكريس الشفافية، والمساءلة، و مشاركة مختلف الفاعلين وتوسيع دائرة اتخاذ القرار بما يحقق تسييرًا أكثر توازنًا ونجاعة بين المؤسسات المركزية واللامركزية.

وتزداد أهمية هذا التحول في السياق المحلي، سيما في ظل الصلاحيات الحيوية الممنوحة للمجالس البلدية باعتبارها الفاعل الأقرب للمواطن، والمسؤول عن توفير الخدمات الأساسية له كالتعليم، والصحة، والنقل، وغيرها، بحيث أصبحت الحوكمة المحلية ليست فقط مطلبًا تنمويًا بل أيضًا ركيزة أساسية لتكريس الديمقراطية التشاركية، وبناء الثقة بين المواطن والمؤسسات المنتخبة.

في الجزائر، وعلى الرغم من تعدد الإصلاحات الدستورية والقانونية المتتالية التي أعقبت حراك 2019 خصوصًا، والتي سعت من خلالها السلطة إلى تعزيز الحوكمة وتطوير أداء الجماعات المحلية المنتخبة، إلا أن المردودية الفعلية لهذه الوحدات تظل تواجه مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليتها واستقلاليتها، وهو ما يعيد إلى الواجهة مسألة فعالية هذه المجالس، وقدرة الآليات المعتمدة على تحقيق الإصلاح المنشود في تسيير المجالس البلدية.

وعليه تسعى هذه المساهمة إلى دراسة الحوكمة كآلية إصلاحية مركزية لبناء مجالس بلدية فعالة في الجزائر، بالتركيز من جهة على الأطر النظرية للحوكمة، وأهم أليات تجسيدها في الحالة الجزائرية، والآليات المؤسسية والتنظيمية الكفيلة بتحقيق إصلاح حقيقي، واستعراض أبرز التحديات والرهانات التي تواجه التطبيق والإصلاح.

وقد قع اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة الاعتبارات الواقعية والعلمية التالية:

- التحول الكبير في وظائف الدولة الحديثة من المركزية إلى اللامركزية.
- فهم الأسباب التي تعرقل المجالس البلدية في الجزائر على الرغم من الإصلاحات العديدة.
- معالجة فكرة الإصلاح من منظور الحوكمة الذي لا يقتصر فقط على نقل الصلاحيات بل يتعدى ذلك إلى توفير العديد من المقومات والآليات لتحقيق الكفاءة والفاعلية.

الإشكالية:

رغم الإصلاحات القانونية والدستورية التي باشرتها الجزائر لتعزيز الحوكمة المحلية، لا تزال المجالس المحلية المنتخبة تواجه تحديات عدة تحد من فعاليتها واستقلاليتها. وعليه تتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة على السؤال المركزي التالي:

كيف يمكن لأليات الحوكمة المعتمدة أن تؤدي إلى إصلاح المجالس البلدية المنتخبة في ظل التحديات التي تعيق عملها في الجزائر؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم معايير ومبادئ الحوكمة المحلية؟
- ما هي أبرز الآليات المساعدة في تجسيد حوكمة المجالس البلدية في الجزائر؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه تجسيد حوكمة المجالس البلدية في الجزائر؟
- ما هي رهانات إصلاح المجالس البلدية من منظور الحوكمة المحلية في الجزائر؟

الفرضيات:

تفترض الدراسة ما يلي:

- تعزيز الشرعية الانتخابية ومكافحة المال الفاسد المحلي عاملان أساسيان في تجسيد حوكمة المجالس البلدية.
- الانتقال نحو اللامركزية و الديمقراطية التشاركية يساهم في تحسين أداء المجالس البلدية المنتخبة.
- الاستمرار في نموذج التسيير المركزي، وعدم تنوع الموارد المالية المحلية يمثل عائقا بنويا أمام إصلاح المجالس البلدية المنتخبة.

المنهجية:

تعتمد الدراسة على المنهج القانوني والمنهج الوصفي لعرض المفاهيم والنصوص القانونية ذات الصلة، ورصد واقع تطبيق معايير الحوكمة المحلية وألياتها، و أهم التحديات التي تعيق تجسيدها في الجزائر، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: مفهوم الحوكمة المحلية
- المحور الثاني: مبادئ الحوكمة المحلية
- المحور الثالث: أليات حوكمة المجالس البلدية المنتخبة
- المحور الرابع: تحديات حوكمة المجالس البلدية المنتخبة
- المحور الخامس: رهانات إصلاح المجالس البلدية المنتخبة

المحور الأول: مفهوم الحوكمة المحلية

تعتبر الحوكمة من الشروط الأساسية في قيام الأنظمة الديمقراطية، وذلك من خلال ما تتضمنه من آليات وميكانيزمات تمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرارات سواء على المستوى الوطني أو المحلي، من منطلق البحث عن الجودة في إدارة شؤون الحكم وتعزيز العملية الديمقراطية التي تستند إلى معايير الشفافية، والمشاركة، والمحاسبة والمساءلة في مختلف المؤسسات السياسية والإدارية. (جريدة، 2022، صفحة 708)

وقد برز هذا المفهوم بداية خلال الربع الأخير من القرن العشرين كأحد المفاهيم الأساسية المستخدمة في الميدان الاقتصادي عبر مصطلح حوكمة المؤسسة Corporate governance قبل أن يستعمل نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات في الأدبيات الأنجلو - ساكسونية وفي النقاشات السياسية الخاصة بتحليل ودراسة شؤون الحكم وترسيخ الديمقراطية، خصوصا من طرف المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي في سياق الحاجة إلى إعادة التفكير في علاقة الدولة بالمواطنين، وإبراز دور الفواعل غير الحكومية في تقديم الخدمات العامة وتعزيز جودة الحياة. (سميحة، 2019-2020، صفحة 30)

ورغم أن كلمة الحوكمة أو الحاكمية أو الحكمانية باللغة العربية هي ترجمة لكلمة Governance باللغة الانجليزية، والتي ترمز في السياق العام إلى طرق وأساليب إدارة الدولة اعتمادا على معايير الشفافية، والافصاح، والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات، ومراقبة عمل المؤسسات الحكومية، إلا أنه من الناحية الاصطلاحية يصعب إيجاد تعريف موحد لهذا المفهوم رغم وجود اتفاق ضمني حول أهم المبادئ المكونة له، وذلك بالنظر إلى تعدد استخداماته في شتى المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية. الخ..

وعلى هذا الأساس يمكن تقديم مجموعة من التعريفات لمفهوم الحوكمة على الشكل التالي:

- تعريف البنك الدولي بأنها: "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية". (بسام، 2014، صفحة 04)
- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD بأنها: "الطريقة التي تدار من خلالها الموارد العامة، و تحل عبرها المشاكل بفعالية وبطريقة تستجيب للاحتياجات الأساسية للمجتمع وتقوم على أساس المشاركة العامة والمساءلة والشفافية". (سميحة، 2019-2020، صفحة 32)
- وعرف الاتحاد الدولي لإدارة المدن عام 1996 الحوكمة المحلية من خلال مجموعة من الأليات تتضمن ما يلي:

- نقل المسؤولية التسيير إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- اللامركزية المالية والموارد الكافية للقيام بالأنشطة التي يتم نقلها إلى المستوى المحلي.
- مشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي.
- الانتقال إلى الاقتصاد الخاص المحلي.

وبالتالي يتضح من خلال هذا التعريف أن الحوكمة المحلية تقوم على تقليص سلطة الحكومة المركزية ونقلها إلى السلطة المحلية وتقوم على الشراكة بين السلطات المحلية، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، في إعداد وتنفيذ السياسات العامة المحلية. (سميحة، 2019-2020، الصفحات 48-49)

أما عن الفرق بينها وبين الحكومات المحلية أو ما يعرف بالحكم المحلي Local Government فتشير كلمة الحكومة المحلية إلى المؤسسات و الكيانات الرسمية التي يتم إنشاؤها بموجب الدساتير الوطنية (البرازيل، والدنمارك، و السويد..)، أو عبر دساتير الولايات (أستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية..)، أو من خلال تشريعات مركزية مثل ما هو الحال في معظم الدول، و تشريعات إقليمية وولائية (كندا، وباكستان..)، بحيث تقوم هذه الكيانات بتقديم مجموعة من الخدمات في منطقة جغرافية صغيرة نسبياً.

في حين تعتبر الحوكمة المحلية (Local Governance) مفهوم أوسع يُقصد بها صياغة وتنفيذ الأعمال المحلية بصفة مشتركة من طرف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي لها علاقة مباشرة بالشأن المحلي، بحيث تتجاوز الحوكمة مفهوم توفير الخدمات المحلية، إلى توفير المجال للحوار الديمقراطي والمشاركة المدنية، ودعم التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، وتحسين جودة الحياة (shah, 2006, pp. 01-02)

المحور الثاني: مبادئ الحوكمة المحلية

بالنظر إلى الصعوبات التي أصبحت تواجه المجالس المحلية والإقليمية عبر مختلف دول العالم سواء المتعلقة بالموارد البشرية أو بأنماط التسيير والادارة، والتي قد تحد من كفاءتها واستقلاليتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى اعتماد آليات جديدة للحوكمة المحلية، (طوبال، 2020، صفحة 675) والتي تقوم حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2021) على الاجراءات التالية:

- وضع سياسات مالية تتيح إنفاقاً مستداماً وشاملاً وتدعم النمو الاقتصادي.
- القيام بتعديل القواعد والهيكل المؤسساتية بما يتوافق مع حاجيات المواطنين.
- اعتماد الشفافية، والإفصاح عن المعلومات، والمساءلة في جميع المستويات.
- العمل على إعادة بناء الثقة والشرعية في ممارسات مختلف الفاعلين المحليين.
- ضمان سيادة القانون و العدالة، والانصاف وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان.
- دمج أبعاد التنمية المستدامة في جميع السياسات والقرارات الوطنية والمحلية (Effective Governance: From the National to the Local Level , 2022, p. 01).

وفي نفس السياق حدد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمجلس أوروبا خلال القمة الثالثة المنعقدة بمدينة وارسو عام 2005 اثني عشرة مبدأ للحوكمة تمثل إطاراً معيارياً لأداء المؤسسات المحلية، وأدوات لتقييم الاستراتيجيات والسياسات المحلية وتعزيز اللامركزية، وصياغة تشريعات مناسبة (Reform, 2017, pp. 08-10) والتي جاءت على الشكل التالي:

المبدأ	المضمون
النزاهة في الانتخابات، والتمثيل، والمشاركة	أن تجرى الانتخابات بحرية ونزاهة، وأن يشارك جميع المواطنين في صنع القرارات المحلية، بشكل مباشر أو من خلال هيئات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم
الاستجابة	توافق الأهداف والهياكل والإجراءات مع توقعات المواطنين واحتياجاتهم المشروعة.
الكفاءة و الفاعلية	قياس النتائج بالأهداف المتفق عليها، والاستغلال الأفضل للموارد، وتحسين كفاءة وجودة الخدمات.
سيادة القانون	أن تلتزم السلطات المحلية بالقوانين والقرارات القضائية التي ينبغي أن تنفذ بشكل عادل ودون تحيز لأي جهة.
المعيار الأخلاقي	تقديم الصالح العام على المصالح الفردية ووضع تدابير فعالة للوقاية من جميع أشكال الفساد ومكافحتها.
الكفاءة و القدرة	تعزيز مهارات موظفي الإدارة العامة وتحفيز المسؤولين لتحسين أدائهم باستمرار.
الابتكار و التغيير	من خلال السعي لإيجاد حلول مبتكرة وفعالة للمشكلات، والاستفادة من الوسائل الحديثة في تقديم الخدمات.
الاستدامة	الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة في السياسات الحالية، وعدم تصدير الأزمات الحالية إلى المستقبل.
الإدارة المالية السليمة	تقليل الرسوم على الخدمات، و الحذر المالي في التعاقد والاقتراض وتقدير الموارد.
حقوق الإنسان، و التنوع الثقافي و التماسك الاجتماعي	العمل على احترامها ضمن نطاق تأثير السلطة المحلية، ومكافحة التمييز بجميع أشكاله.
المساءلة	تحمل صانع القرار المسؤولية عن قراراتهم وأفعالهم التي ينبغي أن تكون قابلة للمساءلة والعقاب إذا لزم الأمر

المحور الثالث: أليات حوكمة المجالس البلدية المنتخبة

سعيًا لمواكبة مختلف التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على الصعيدين الداخلي أو الخارجي بعد عام 2009، بادرت السلطة إلى مجموعة من الإصلاحات القانونية التدريجية، سيما في ما يتعلق بالإطار التشريعي المنظم لعمل الجماعات المحلية، ومن ذلك قانون الولاية رقم 07/12 والبلدية 10/11، والذين رغم المكتسبات فيما يخص دورات المجالس المنتخبة، والصلاحيات، والمهام، غير أن مضمونها لم يكن كافيا لتحقيق الحوكمة المحلية، وبالتالي كان من الضروري إعادة ضبط الأليات وتفعيل هذه الأطر

القانونية التي من شأنها تعزيز الحوكمة المحلية في ظل الواقع السياسي الجديد الذي فرضه الحراك الشعبي بعد 2019 (جهيدة، 2022، الصفحات 713-714)

1- الشرعية الانتخابية:

تعد مسألة الشرعية الانتخابية من بين أهم المسائل التي كانت تستدعي إعادة النظر بعد اعتماد التعديل الدستوري عام 2020، بالنظر الى العراقيل التي كانت تواجه تنظيمها على المستوى المحلي وبالتالي من أهم الاصلاحات الي كان الهدف من ورائها تعزيز شرعية المجالس المحلية المنتخبة ما يلي:

- النزاهة وتكافؤ الفرص بين المترشحين:

رغم صعوبة الفصل بين المال والسياسة من الناحية العملية، حتى في أعرق الديمقراطيات، إلا أن محاربة تأثير المال الفاسد وتدخل أصحاب المصالح الضيقة في الشأن السياسي، وبوجه خاص في العملية الانتخابية، يعتبر من مظاهر الحوكمة الانتخابية و أخلة العمل السياسي، وقد أكد الرئيس عبد المجيد تبون هذا التوجه خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 07 مارس 2021، المخصص لدراسة مشروع الأمر المتعلق بالقانون العضوي لنظام الانتخابات، حيث دعا إلى ضرورة ابعاد المال بكل أشكاله سيما الفاسد منه عن العملية الانتخابية، ضمانا لمبدأ تكافؤ الفرص وسد كل المنافذ التي كانت تستغل للتلاعب والاستفادة غير المشروعة (الجمهورية، 2021، صفحة 01)

وبالتالي من جملة ما تضمنه الأمر رقم 01-21 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتعلق بالقانون العضوي لنظام الانتخابات، شرط النزاهة من شبهة الفساد المالي في العمل السياسي كشرط للترشح لانتخابات المجالس المنتخبة، حيث نصت المادة 184 " أن لا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع اوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية"، والمقصود ليس الاقصاء للبعض ولكن تكريس فكرة التمييز الايجابي بتمكين الفئات الاجتماعية البسيطة والمهمشة أو التي لا تتمتع بالنفوذ السياسي، وبالمال من الترشح وخصوصا فئة الشباب والمرأة وأصحاب الشهادات (دهيمي، 2023، صفحة 292):

وفي إطار تكريس مبدأ أخلة الحياة السياسية ومحاربة تأثير المال الفاسد في العملية الانتخابية، تم إدراج إجراءات جديدة تتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، وهو ما تضمنته الفقرة 04 من المادة 87 التي أشارت إلى أنه يمكن للدولة أن تتكفل بتقديم مساعدات مالية محتملة للمرشحين الشباب المستقلين وامكانية تعويض الدولة لجزء من نفقات الحملة الانتخابية، ورغم أن هذه المادة لم تحدد قيمة التمويل وجعله احتماليا كما ورد في نص المادة، إلا أنه يمثل آلية مهمة لدعم المشاركة السياسية، وتقليص العوائق التي كانت تعترض ترشح الشباب للمناصب التمثيلية، في ظل مختلف الاجراءات التحفيزية خصوصا ما ورد في المادة 122 التي نصت على تكفل الدولة بالنفقات الخاصة بطبع الوثائق، والنشر والإشهار، وإيجار القاعات ومصاريف النقل (غواس، 2022، الصفحات 317-618).

- القائمة المفتوحة والاختيار التفضيلي بين المترشحين:

بسبب تفشي الفساد الانتخابي الذي شاب المجالس المحلية والوطنية قبل 2019، اتجه المشرع لإحداث تغييرات جوهرية في نظام الاقتراع، تهدف إلى إعطاء الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم بشكل حر ودون قيود، واختيار المرشحين الأنسب للمناصب التمثيلية، بحيث تضمن الأمر السابق الذكر في المادة 169، اعتماد الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة بدلا من القائمة المغلقة التي كانت من بين أسباب تدني مستوى المشاركة الانتخابية، وبالتالي تقليص سلطة الأحزاب السياسية في تشكيل القوائم الانتخابية، وتوسيع مجال تدخل الناخبين للاختيار عبر الاقتراع على القائمة بطريقة تفضيلية دون مزج، أي الاختيار بين المترشحين من نفس القائمة بناءً على معيار الكفاءة أو المعيار السياسي أو الاجتماعي.. الخ، ثم ترتيبهم بناءً على الأصوات المحصل عليها لدى كل مترشح.

وعليه يلاحظ أن النظام الجديد المعتمد يعزز من فرص المشاركة والتنافس الحر بين المترشحين إذ لم يعد متصدر القائمة أو مركز المترشح هو العامل الحاسم، طالما أن الناخب هو المعني بالترتيب وبالاختيار، ومن جهة ثانية يساهم هذا النظام في دعم المشاركة السياسية من خلال ترسيخ الثقة في العملية الانتخابية، والقناعة بأن صوت الناخب مهم ويمكن أن يؤثر في النتائج النهائية (بوعلي و بيوش، 2024، الصفحات 586-592)

- التمكين السياسي للمرأة والشباب والكفاءات:

تماشيا مع المبادئ السابقة ومن أجل فرض الرقابة على القوائم الحزبية التي كان بعضها يعد بطرق غير مشروعة، كما نبه لذلك الرئيس عبد المجيد تبون بعد توليه السلطة، تضمن الأمر رقم 01-21 شروط جديدة للترشح تندرج في إطار الحوكمة، خصوصا المادة 176 التي نصت على ضرورة مراعاة مجموعة من المعايير في اعداد قوائم الترشح للمجالس المنتخبة تحت طائلة الرفض الشكلي هي :

- مبدأ المناصفة بين النساء والرجال كإجراء يهدف إلى ترقية الحقوق السياسية للمرأة وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، كما نصت عليه المادة 59 من التعديل الدستوري لعام 2020 (الرسمية، 2020، صفحة 16)

- تخصيص ثلثي الترشيحات للشباب أقل من 40 سنة وتخصيص ثلث الترشيحات على الأقل لذوي الشهادات الجامعية.

على أن يمنح المقعد الأخير المطلوب شغله عند تساوي الأصوات بين قائمتين أو أكثر للقائمة التي يكون معدل سن مرشحها هو الأصغر (المادة 173)، ويسند لفائدة المرأة المترشحة في حال تساوي أصواتها مع أصوات المترشح الأصغر سنا (المادة 174) (دهيمي، 2023، صفحة 294).

ولكن على أهمية هذه الإصلاحات يلاحظ أن المشرع لم يتعامل مع معيار الكفاءة بنفس أهمية المعايير الأخرى، خصوصا وأن إدارة الجماعات المحلية، تتطلب إلى جانب الكفاءة القدرة على الابتكار والفاعلية، والاطلاع على القوانين ومختلف التشريعات، وبالتالي كان الأولى جعل معيار الكفاءة أساس الترشح لجميع

المناصب مع حصر رئاسة المجالس واللجان في أصحاب الشهادات العليا وعند تساوي الأصوات يؤخذ بالمعايير الأخرى سواء معيار الشباب أو المرأة.

1- المشاركة الشعبية في القرارات المحلية:

بالرجوع إلى التعهدات الأساسية التي تضمنها برنامج رئيس الجمهورية عام 2019 المعنون بالالتزامات لـ 54 ، خصوصا التعهد السابع الذي أكد فيه على ضرورة تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال الحوار ، والتشاور المستمر بين السلطات المحلية والمواطنين.. ، إضافة إلى مخرجات اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 08 أوت 2021 والذي جاء فيه ضرورة العمل في كافة المجالات على تحسين طرق وآليات التواصل مع المواطنين، كأحد مظاهر الحوكمة، والتسيير العمومي الجديد، المبني على الشفافية والمسؤولية (زغاشو، 2025، صفحة 265)

وإلى جانب التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي أكد بوضوح على أهمية تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، باعتبارها أداة لدمقرطة عملية صنع السياسات العامة، وتعزيز أداء المؤسسات الحكومية والرقابة الشعبية (جهيدة، 2022، صفحة 714) خصوصا المادتين 16 و 19، كما تم اعتماد مجموعة من الآليات والقوانين الهادفة إلى ترقية المشاركة في إدارة الشؤون المحلية من بينها: (الرسمية، 2020، صفحة 09)

- إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية تتبع رئيس الجمهورية، وظيفتها الحوار والتشاور، والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني.
- العمل على ترقية المبادرات المحلية وتحفيز المواطنين على المشاركة لتسوية المشاكل، وتحسين ظروف المعيشة، والاستعانة بأي شخصية محلية بصفة استشارية، وكل من يمكن له أن يقدم أي مساهمة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاته واختصاصاته (الرسمية، قانون رقم 10-11 مؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، 2011، صفحة 08)
- حق أي مواطن في الاطلاع على مخططات شغل الأراضي على المستوى المحلي، قصد إبداء الرأي أو الاعتراض، قبل تعديل مشاريع المخططات عند الاقتضاء حسب القانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير (محمد، 2020، صفحة 219).
- الحق في مشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة والمشاركة في الاجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة حسب المادة 02 و 03 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 10 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كذلك المادة 35 التي توصي بمساهمة الجمعيات عبر ابداء الرأي والمشاركة في حماية البيئة.
- إشراك المواطن من خلال الاعلام والحق في الحصول على المعلومات حول الأخطار المحدقة به وترتيبات الوقاية والتشاور معه حول الوقاية من الأخطار والكوارث (المواد 08، 09، 11) من

القانون رقم 20/04 مؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة (دندان، 2022، صفحة 1184)

2- تعزيز الشفافية والحق في الحصول على المعلومات:

بما أن الشفافية من أهم المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة، أولى كل من التعديل الدستوري لعام 2020 و قانون البلدية رقم 10/11 أهمية قصوى لهذا الأمر، من خلال ما يلي:

- التصريح بممتلكات أي شخص معين أو منتخب في بداية وظيفته أو عهده أو في نهايتها (المادة 24) من الدستور (الرسمية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020، صفحة 10)
- الزام المجالس المحلية بضرورة اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها إعلام واستشارة المواطنين حول القضايا والمواضيع التي تندرج في خانة الشؤون المحلية وتعني المواطنين بالدرجة الأولى، وذلك عبر مختلف الوسائط الاعلامية والتكنولوجية المتاحة (المادة 11) من القانون 10/11.
- تقديم حصيلة سنوية أمام المواطنين، بهدف تمكينهم من معرفة القرارات المتخذة، والمشاريع التي تم انجازها و التي لم تنجز بعد على المستوى المحلي.
- حق المواطنين في الاطلاع على نتائج المداولات و القرارات البلدية، و الحصول على نسخة كاملة أو جزئية منها (المادة 14).
- أن تكون جلسات المجالس المحلية المنتخبة علنية ومفتوحة لجميع المواطنين ولكل شخص معني بموضوع المداولات (المادة 26).
- وبالتالي حسب النصوص السابقة، نلاحظ أن المجالس المحلية المنتخبة ملزمة بالعمل في إطار الشفافية التامة، والوضوح وإعلام المواطنين بكل المسائل المتعلقة بهم، وتمكينهم من ممارسة الرقابة الشعبية على المستوى المحلي، وأن مشكلة التعطيم والغموض في اتخاذ القرارات المحلية، وعدم الافصاح والمصارحة في المسائل التي تهم المواطنين في بعض الأحيان، ترجع بالأساس إلى عدم الالتزام بتطبيق هذه النصوص التي تؤكد جميعها على مبدأ الشفافية والإفصاح (سميحة، 2019-2020، الصفحات 104-105)

3- المسائلة والرقابة:

- استكمالا لإجراءات الحوكمة المحلية، تضمن قانون البلدية قواعد هامة للمسائلة الرسمية لأعضاء المجالس المحلية سواء عن طريق الرقابة من طرف الولاية، أو عن طريق دعاوى الرجوع في حالة التسبب في خسائر مالية أو تعويضات تتحملها البلديات، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:
- التوقيف بقرار صادر عن الوالي لكل منتخب تعرض لمتابعة قضائية بسبب جنائية أو جنحة لها صلة بالمال العام، أو لأسباب مخلة بالشرف إلى غاية صدور الحكم النهائي (المادة 43).
 - الاقصاء بقرار من الوالي لكل عضو صدر في حقه ادانة جزائية نهائية (المادة 44).

- الحل النهائي لأي مجلس محلي بسبب خرق الدستور، أو التسبب في أحداث اختلالات خطيرة في التسيير، أو تعطيل مصالح المواطنين، أو وجود خلافات داخلية تعيق السير الحسن لهيئات البلدية، (المواد 46-47) (الرسمية، قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، 2011، صفحة 11)
- عدم تنفيذ مداوالت المجالس المحلية المتضمنة ميزانية وحسابات البلدية، واتفاقيات التوأمة والهبات والوصايا، والتنازل عن الأملاك العقارية البلدية، إلا بعد مصادقة الوالي عليها (المادة 57).
- الغاء كافة المداوالت التي تكون غير مطابقة للقوانين أو تمس برموز الدولة أو تحرر بلغة غير اللغة العربية (المادة 59).
- اتخاذ الوالي لأي تدابير تتعلق بالحفاظ على الأمن والنظافة، واستمرار المرفق العام في حالة عدم قيام السلطات المحلية بالمهام الموكلة إليها (المادة 100)
- اتخاذ الوالي لأي قرار محلي في حالة امتناع رئيس المجلس البلدي عن القيام بمهامه بعد اصدار يوجه له (المادة 101).
- ضمان المصادقة على ميزانية البلدية وتنفيذها من طرف والي الولاية في حالة حدوث أي اختلال بالمجلس يحول دون التصويت عليها (المادة 102).
- الغاء أي قرار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي، لا يؤخذ بعين الاعتبار رأي المصالح التقنية أو من شأنه أن يحدث ضررا في حق المواطن، والبلدية أو الدولة (الرسمية، قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، 2011، الصفحات 17-21) وإلى جانب الإجراءات السابقة، لجأت السلطة إلى استحداث العديد من الأليات الرقمية الهادفة إلى ترسيخ ثقافة الرقابة والمسائلة على المستوى المحلي ومن أهمها نجد:
- البوابة الوطنية للصفقات العمومية: من بين وسائل حرية الوصول إلى الطلبات العمومية والمساواة بين المرشحين والشفافية في الإجراءات، ومكافحة الرشوة والفساد في منح الصفقات وبالتالي تسهيل مراقبة تسير النفقات العمومية، من خلال نشر وتبادل المعلومات والوثائق حول مختلف الصفقات العمومية بطريقة إلكترونية.
- المنصة الرقمية "نشكي" التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بصفتها فضاء رقمي يسمح للمواطنين والمتعاملين، من التقدم بالشكاوي و العرائض بطريقة الكترونية للمصالح الوزارية المختلفة.
- البوابة الالكترونية للعرائض التابعة لوسيط الجمهورية المخصصة لاستقبال شكاوي المواطنين وتحفظاتهم ضد أي إدارة أو هيئة عمومية بسبب النقائص في الاستقبال، أو التوجيه، أو المعاملة ..الخ (زغاشو، 2025، الصفحات 265-266)

المحور الرابع: تحديات حوكمة المجالس البلدية المنتخبة

على الرغم من مختلف الجهود الإصلاحية السالفة الذكر لإدماج معايير الحوكمة المحلية على المستوى الدستوري والقانوني، تظهر الممارسة السياسية الفتية بعد 2020، أنها لم تحقق الأثر المطلوب بعد، وذلك بسبب مجموعة من التحديات التي ينبغي تجاوزها، أبرزها ما يلي:

1- مركزية صنع القرار المحلي:

رغم أن الدستور وقانون البلدية رقم 10/11 يعتبر أن البلدية هي القاعدة الأساسية لتجسيد اللامركزية في الجزائر خصوصا المادة 18 التي تؤكد أن المجلس المنتخب يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، إلا أنه من جهة أخرى نلاحظ أن اللامركزية المقصودة هنا لا تعكس بالضرورة المهام والصلاحيات الممنوحة للمجالس المحلية المنتخبة، بحيث يضل القرار المحلي الفعلي في أغلب المجالات بيد السلطات المركزية أو من يمثلها على المستوى الولائي، وبالتحديد والي الولاية إلى جانب الإدارات التنفيذية المحلية، مما قد يؤدي إلى بطء عملية تنفيذ المشاريع المحلية أو عدم الاستجابة الكافية لاحتياجات ومطالب المواطنين (يوسف، 2020، صفحة 131)

إذ نجد أن الوالي بما يمتلك من صلاحيات تخوله من ممارسة الرقابة الشديدة على المجالس المحلية المنتخبة، والتي تصل إلى حد المساس باستقلاليتها، خاصة فيما يخص إنهاء المهام، والتصديق والبطان والحلول، أو كما تنص على ذلك المادة 57 من القانون التي تشير إلى عدم جواز تنفيذ مداولات المجلس إلا بعد مصادقة الوالي عليها في مسائل التي تخص الميزانيات والحسابات، الهبات والوصايا الأجنبية، اتفاقيات التوأمة، والتنازل عن الأملاك العقارية البلدية، أي أن رئيس المجلس الشعبي البلدي ليست له أية سلطة للمصادقة على المداولات بالرغم من أنه رئيس الهيئة التنفيذية للبلدية (ناجي، 2022، الصفحات 983-987)

وبالتالي على الرغم من بعض الخلفيات الإيجابية التي تهدف مختلف التشريعات إلى تحقيقها إلا أن نموذج الوصاية السياسية والرقابة الإدارية المطبق في الجزائر أدى إلى إضعاف الأداء الوظيفي للمجالس الشعبية البلدية، في ظل الرقابة الصارمة المستوحاة من النموذج الفرنسي التقليدي، والتي ترتب عليها تحول هذه المجالس المنتخبة من هيئات تمثيلية تمثل المجتمعات المحلية وتدافع عن مصالحها إلى مجرد أجهزة تنفيذية تقوم بتنفيذ القرارات المركزية والسياسات العامة للدولة، مع استقلال إداري محدود، وتعدد في مستويات الرقابة السياسية، والإدارية، والقضائية (عادل، 2019-2020، صفحة 297)

2- ضعف الموارد المالية والتفاوت التنموي المحلي

من الأسباب التي تؤثر بشكل كبير على أداء المجالس المحلية في الجزائر، العجز والافتقار إلى مصادر التمويل الكافية، مما يؤثر على برامجها التنموية ونفقاتها، وعدم القدرة على تلبية مطالب المواطنين، والبقاء في حاجة مستمرة لميزانية الدولة و الصناديق الخاصة بالتنمية .

وإلى جانب الاعتماد على الميزانية العامة، في ظل عدم وجود أليات مبتكرة لتحفيز الموارد المالية المحلية، تعاني أغلب البلديات في الجزائر من مشكلة الاختلال في توزيع الثروات، والتي تؤثر بدورها على مستوى التنمية، و نوعية الخدمات المقدمة لصالح المواطنين، حيث نجد بلديات لها امكانيات مالية تؤهلها لتقديم خدمات في مستوى تطلعات مواطنيها، ومجالس محلية فقيرة أو ما يعرف بمناطق الظل والتي سطرت لها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بعد 2020، برنامجا خاصا يقوم على تحقيق أهداف رئيسية ومستعجلة لإحداث التنمية في ما يقارب من 13587 منطقة ظل بتعداد سكاني يفوق 08 مليون مواطن، في حاجة مستعجلة لتوفير المياه الصالحة للشرب، والربط بالكهرباء، والغاز ، وفك العزلة وتحسين ظروف التمدرس و الصحة الجوارية ..الخ (الزهرء، 2022، الصفحات 272-274)

3- تدني ثقافة المشاركة والمبادرات الشعبية:

يمثل ضعف ثقافة المشاركة أحد العوائق البنيوية أمام تكريس الحوكمة المحلية في الجزائر، إذ لا يكفي إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي دون مرافقة ذلك بإجراءات ملموسة موجبة لترسيخ ثقافة المشاركة لدى المواطنين، من خلال التعليم، والإعلام، وإشراك المجتمع المدني في صناعة القرار، بما يعزز من فعالية العمل المحلي، وخصوصا وأن فئات واسعة من المواطنين تفتقر إلى الوعي بأهمية الانخراط في الشأن العام، سواء من خلال إبداء الرأي، أو المبادرة، أو المساهمة في صياغة القرارات المحلية.

وبالتالي تتطلب المقاربة التشاركية التكامل بين ثلاث عناصر رئيسية هي:

- مواطن يملك من الوعي والحضور ما يؤهله للمشاركة والرقابة والمساءلة، وتقديم المبادرات الفردية والجماعية لحل مختلف المشكلات التي يعاني منها على المستوى المحلي.
- مجتمع مدني منظم و قوي له رؤية استراتيجية ويعمل لتحقيق المصالح العامة.
- مجالس محلية تتمتع بالكفاءة والفعالية الادارية، والنزاهة والحياد في ممارسة مهامها، بحيث تمارس جميع أعمالها على أساس المشاركة والشفافية المطلقة.

كما ينبغي الانتقال من المشاركة الشكلية إلى تعزيز دور المبادرات المجتمعية المحلية من خلال تطوير أليات تقديم الأفكار، و خطط العمل التي تهدف إلى تحسين الاطار المعيشي للمواطنين، وتقديم حلول لمختلف المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المحلية، والتي تتوافق مع امكانياتها، وثقافتها، وطموحاتها

مدعومة من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والتي يمكن تحويلها بعد النقاش والحوار مع السلطات المحلية في إطار مجالس الشراكة، إلى برامج ومشاريع تنموية محلية، وبالتالي تشجيع المجتمع والمواطن المحلي ليكون شريك في التخطيط وفي تنفيذ ومتابعة مختلف المشاريع المحلية التي تعود عليه وعلى المجتمع بالنفع (توتو، 2022، صفحة 28)

المحور الخامس: رهانات اصلاح المجالس البلدية المنتخبة

لأن الجزائر بصدد مرحلة سياسية جديدة تقوم على إعادة النظر في منظومة الحكم بشكل عام تماشياً مع مطالب الحراك الشعبي وتعهدات الإصلاح التي أقرها الدستور الجديد، وبالتالي يأتي على رأس هذا السعي إصلاح المجالس المحلية كرهان أساسي لتحقيق الحوكمة، خصوصاً بعد تأكيد الرئيس عبد المجيد تبون شهر ديسمبر 2024 على ضرورة مراجعة قانوني البلدية والولاية، بهدف إرساء نظام جديد لتسيير الجماعات المحلية يعزز الديمقراطية ويوسع صلاحيات المنتخبين، ومن تم تنصيب لجنة وطنية مختصة لهذا الغرض.

1- تنوع الموارد المالية المحلية:

يعتبر الإصلاح المالي للمجالس المحلية أحد الرهانات الأساسية للحوكمة، ولإصلاح بشكل عام وفرصة كبيرة ينبغي استغلالها لتنوع موارد المجالس والبلديات في الجزائر، على أن تحقق العدالة والكفاءة وتأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية للدولة في حماية الفئات الفقيرة والمحرومة (shah, 2006, pp. 27-28)

صحيح أنه تم اعتماد بعض الآليات التي تعزز الموارد المالية للبلديات، وتقوم على تحسين قدرتها على تمويل الخدمات المحلية خصوصاً فيما يتعلق بتخصيص 50% من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) الناتجة عن المداخل الإيجارية لفائدة البلديات، ورفع قيمة الرسم الخاص برخص العقار خاصة في التجمعات الكبرى، ورفع قيمة الضريبة المستحقة عن البناء في الأملاك العمومية لفائدة الولاية أو البلدية، وتخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لصالح الجماعات المحلية، وتكفل الدولة بتغطية أعباء الزيادة في أجور الموظفين لدى المجالس المحلية، إلا أن هذه الإجراءات تكون في صالح البلديات الكبرى الصناعية والتجارية من جهة، ومن جهة ثانية فإن الرهان الأساسي هو توسيع صلاحيات المنتخبين في مجال وضع الميزانية، وتنوع الموارد بالشراكة مع القطاع الخاص، والاستثمار، وعقد اتفاقيات دولية، والتصرف في الموارد المحلية في ظل آليات الرقابة المالية والقضائية (إصلاح المالية و الجباية المحليتين)

2- توسيع صلاحيات المجالس المحلية والتوجه نحو اللامركزية:

أو الانتقال من اللامركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية والسياسية التي تسمح للمجالس المنتخبة بممارسة صلاحياتها بحرية واستقلالية، والتي يمكن أن تسهم حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في:

- مواءمة الموارد مع الظروف و الاحتياجات المحلية،
- اتخاذ القرار بشكل لامركزي يعزز من فرص حل المشاكل المحلية.
- توفير مرونة إدارية أكبر بدمج السياسات الحكومية مع السياسات المحلية (Reform, 2017, p. 28)

إذن شرط أساسي لتحقيق الحوكمة المحلية والاصلاح التوجه نحو اللامركزية والاستقلالية في صنع القرارات المحلية، وتوزيع السلطات، ونقلها من المركز إلى المستوى المحلي والسماح بإدارة الشؤون المحلية التي لا تمس بسيادة الدولة وأمنها ذاتيا، كما ترتبط اللامركزية برهان توسيع صلاحيات المجالس المنتخبة، لتكون أكثر فاعلية في ظل الصلاحيات الموسعة للدولة، والاستمرار بالعمل بنظام الدائرة الذي يراه البعض عائقا أمام استقلالية وفاعلية المجالس والأحزاب المنتخبة محليا (عادل، 2019-2020، صفحة 312)

- ترقية مشاركة المجتمع المدني والمواطن:

تكتسي المشاركة الشعبية في تسيير الشأن المحلي أهمية بالغة، لا لكونها حقًا من حقوق الإنسان فحسب، بل لأنها تمثل أداة فعالة لتحديد الحاجات المحلية الحقيقية وترشيد القرار البلدي. وبالتالي يحتاج أي اصلاح إلى ضرورة تكريس هذه المشاركة والزام المجالس البلدية المنتخبة بها، وترقيتها إما عبر تشكيل لجان شعبية دائمة، أو بالاستعانة بخبراء وشخصيات محلية بصفة استشارية، إلى جانب ضرورة اصلاح القوانين والعمل على ترقية العمل الحزبي لما له من دور أساسي في ربط المواطن بالمجالس المحلية المنتخبة والدفاع عن مصالحه، والمساعدة على بلورة وصياغة القرارات المحلية وطرح بدائل لها، ونقل انشغالات المواطنين للسلطات المحلية. وتنوع أدوات المشاركة عبر الفضاءات الرقمية والقطاع الخاص (عادل، 2019-2020، الصفحات 222-227)

.الخاتمة:

نظرا لأهمية الحوكمة المحلية كأحد الركائز الأساسية المعاصرة في تكريس الديمقراطية وتعزيز التنمية المحلية، و كآلية فعالة لإشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية، ووسيلة تساعد على ترسيخ مبادئ الشفافية، والمساءلة، والرقابة، وفي ظل التجارب السياسية السابقة التي شابهها الفساد الأمر الذي دفع إلى إعادة النظر في أداء المجالس البلدية المنتخبة في الجزائر، عبر إدماج مختلف آليات الحوكمة، بهدف تجاوز

الممارسات التقليدية التي شكلت عائقا أمام تحقيق الفعالية والاستجابة لمختلف احتياجات المواطنين على المستوى المحلي، في ظل التوجهات الإصلاحية الجديدة التي كرسها التعديل الدستوري لسنة 2020.

وعليه توصلت هذه الدراسة التحليلية حول الأليات والتحديات التي تواجه عملية اصلاح المجالس المحلية المنتخبة من منظور الحوكمة المحلية إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

- في ظل التحديات التي تواجهها الجزائر بعد 2020، أصبح من الضروري على السلطة تجسيد فكرة الحوكمة المحلية من أجل بناء مجالس بلدية فعالة، قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين وقادرة على تحقيق التنمية المحلية.
- يقتضي التغيير والاصلاح عبر المجالس المحلية تعزيز استقلاليتها الادارية والمالية، وتوفير الموارد الضرورية لها، واشراك المواطنين والمجتمع المدني في رسم وتنفيذ السياسات المحلية.
- رغم الاصلاحات التشريعية الجزئية التي سعت إلى تعزيز الشرعية الانتخابية، ومحاربة المال الفاسد، والتمكين السياسي للمرأة والشباب والكفاءات، و فرض مزيد من الاجراءات الكفيلة بتحقيق الشفافية والرقابة المحلية ، إلا أن تكريس الحوكمة المحلية يحتاج إلى اصلاح تشريعي عميق يمس بنية هذه المجالس والقوانين المنظمة لعملها وخصوصا قانوني البلدية والولاية والأحزاب .
- عدم قدرة المجالس البلدية المنتخبة بشكلها الحالي من أداء أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون الانتقال من نمط الوصاية المركزية الشديدة إلى اللامركزية الفعلية، والتي لا تتجسد إلا بتوسيع صلاحيات المنتخبين، واستقلالية المجالس المحلية في اتخاذ القرارات التي لا تتنافى مع مبادئ الدستور والقانون.
- يتطلب نجاح حوكمة المجالس البلدية المنتخبة العمل على تنويع مصادر الدخل والتمويل المحلي، و القدرة على وضع الميزانية والمصادقة عليها، وتحديد الأولويات، والحق في الانفاق و في تجسيد الاستثمارات العمومية والخاصة المحلية، وعقد الشراكات والاتفاقات، وتنفيذ البرامج التنموية التي تتوافق مع الأولويات المحلية.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

المصادر:

- الجريدة الرسمية. (2020, 12 30). دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 82.
- الجريدة الرسمية. (2011, 07 03). قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية. 37.

الأنطروحات والرسائل:

- طري سميحة. (2019-2020). الحوكمة المحلية ودورها في تحقيق التنمية بالجزائر – مجمع الإخوة عموري ببسكرة أنموذجا. (جامعة الجزائر 3، المحرر)
- عادل د. (2019-2020). التمكين السياسي والاداري للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة في الجزائر - (1997-2020) واقع وأفاق. - ج. ا. والعلاقات (Ed.) ,

المجلات:

- الزهراء ب. ف. (2022). تنمية مناطق الظل في الجزائر: الرهانات والتحديات. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. (02) 06.
- بسام ب. ع. (2014, 01). الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانساني. pp. 03-23, 11.
- توتو ف. م. (2022, 07 01). المشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في السودان -منطقة كيقا تيمرو بجبال النوبة أنموذجا. -مجلة الإناسة وعلوم المجتمع. pp. 22-39.
- دندان ب. (2022, 04 27). تجليات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية. (01) 15, pp. 1179-1197.
- ركاش جهيدة. (2022, 06 05). الحوكمة المحلية مدخل لتدبير الشأن المحلي وترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: بحث في مضامين البناء والتمكين. مجلة السياسة العالمية، (01) 06، الصفحات 706-721.
- طوبال ف. (2020). حوكمة لامركزية المجالس المحلية في الجزائر من خلال القانون 11/10 والقانون 12/07. مجلة المعيار. pp. 667-688, (49) 24.
- غواس ح. (2022, 12). تمويل الحملات الانتخابية في ظل الأمر 21/01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. مجلة العلوم الإنسانية. pp. 615-632, (03) 33.
- فرج الحسين، زغو محمد. (2020, 12 17). مخطط شغل الأراضي أداة لامركزية تشاركية لحماية البيئة. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، (05) 57، الصفحات 207-225.
- فيصل دهيمي. (2023, 06). ضوابط العملية الانتخابية وفقا للأحكام المستحدثة بموجب الأمر رقم 01-21 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (01) 08.
- مصباح بوعلي، و صليحة بيوش. (2024). نظام الاقتراع على القائمة المفتوحة في الجزائر، التحديات والانعكاسات. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (01) 11، الصفحات 583-609.
- ناجي م. ب. (2022, 06 10). امتياز الوالي في قانون الجماعات المحلية. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. pp. 978-999, (01) 07.
- هشام زغاشو. (2025, 07 10). تقييم السياسة العامة في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لعام 2020 : قراءة في أليات وأدوار الفاعلين الرسميين، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، (02) 12، 256-272.
- يوسف ب. ا. (2020, 03 20). واقع تطبيق اللامركزية الإدارية في ظل التدبير التشاركي. مجلة الدراسات الحقوقية، (01) 07, pp. 122-146.
- المواقع الالكترونية:
- إصلاح المالية و الجباية المحليتين. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://2u.pw/Cz59v1B>

. Retrieved from <https://www.el-mouradia.dz/ar/presidency/council-of-ministers?page=7> . بيان مجلس الوزراء-الجمهورية, رئاسة. (2021, 03 07).

بالأجنبية:

Books:

-shah, a. (2006). The New Vision of Local Governance and the Evolving Roles of Local Governments ., In A. SHAH, LOCAL GOVERNANCE IN DEVELOPING COUNTRIES. Washington, D.C: THE WORLD BANK.

Siteweb:

- Reform, C. o. (2017, 01). GOOD LOCAL GOVERNANCE. Retrieved from <https://rm.coe.int/16806f3627>

- Effective Governance: From the National to the Local Level . (2022, 09 30). Retrieved from https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-09/Technical-Note_Table-3-Effective-Governance_EN_FINAL.pdf